

ضرائب الإمارات الانتقائية تمتد للتدخين الإلكتروني

أعلنت الحكومة الاتحادية الإماراتية عن فرض ضرائب السلع الانتقائية على منتجات التدخين الإلكتروني وإجراء تعديلات جديدة على القرار، التي قالت إنه يهدف إلى ترشيد السلوك الاستهلاكي المتعلق بالمنتجات الضارة والمساهمة في رفع مستويات الصحة العامة لأفراد المجتمع.

وشملت التعديلات تحديد الية احتساب السعر الانتقائي والية احتساب سعر التجزئة على أن يكون للهيئة الاتحادية للضرائب صلاحية تحديد الإجراءات اللازمة لإثبات تصنيف أي منتج للتأكد من إدراجه ضمن السلع الانتقائية. كما حدد قرار مجلس الوزراء الحد الأدنى للسعر المعياري لمنتجات التبغ، على ألا يقل عن 0.4 درهم لكل لفافة سجارة وعن 0.1 درهم لكل غرام من تبغ الأرجيلة والتبغ الجاهز للاستخدام والمنتجات المماثلة.



عبد بن حميد الطاير
الضرائب الانتقائية
تهدف لخفض استهلاك
المنتجات الضارة

وقال الطاير إن وزارة المالية عمدت لإجراء دراسات معمقة تناولت التأثيرات السلبية المباشرة وغير المباشرة لأنماط الاستهلاك الضارة بالصحة والتي تشمل منتجات التبغ والتدخين الإلكتروني والمشروبات المحلاة بالسكر.

وأشار إلى أن إعداد الدراسات جرى وفق أفضل الممارسات العالمية واعتمد على نتائج البيانات المستخدمة من السوق المحلي إضافة إلى دراسة تحديد الأثر الاقتصادي والاجتماعي للسلع الانتقائية التي تمت إضافتها.

وأضاف أن الدراسات أكدت الآثار الإيجابية لخفض استهلاك السلع الضارة المسؤولة في قرار مجلس الوزراء وقلة التأثير السلبى على الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف، الأمر الذي يحافظ على تنافسية الدولة.

وأكد الطاير أن وزارة المالية تواصل العمل والتنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة لإعداد دراسات دورية حول الضريبة الانتقائية وضمان تطبيقها بالشكل الأمثل.

أبوظبي - أعلنت وزارة المالية الإماراتية عن فرض ضريبة بنسبة 100 بالمائة على منتجات التدخين الإلكتروني وبنسبة 50 بالمائة على المشروبات المحلاة، اعتباراً من مطلع العام المقبل في إطار الاتفاقية الموحدة للضريبة الانتقائية لدول مجلس التعاون الخليجي.

وكتشفت عن تفاصيل تعديل النسب الضريبية وكيفية احتسابها بالنسبة للسلع الجديدة التي ستضاف إلى قائمة السلع الخاضعة للضريبة الانتقائية. وبدأت الإمارات والسعودية في أكتوبر 2017 بفرض تلك الضرائب على منتجات التبغ بنسبة 100 بالمائة والمشروبات الغازية ومشروبات الطاقة بنسبة 50 بالمائة، وسوف تمتد تلك الضرائب مطلع العام المقبل إلى جميع أجهزة التدخين الإلكترونية والسوائل المستخدمة فيها والمشروبات المحلاة بالسكر المضاف.

وأكدت الوزارة أن تعديل القرار يتماشى مع التزام الإمارات بتطبيق الاتفاقية الموحدة للضريبة الانتقائية لدول مجلس التعاون الخليجي ويعزز الجهود المبذولة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس.

وقال عبيد بن حميد الطاير وزير الدولة للشؤون المالية إن هذه التعديلات تأتي في إطار حرص الإمارات على خفض الممارسات الاستهلاكية الضارة عبر وضع قاعدة تشريعية وإجرائية تدعم الجهود الوطنية المبذولة للحد من الممارسات غير الصحية التي تسبب الإصابة بالأمراض المزمنة.

وأضاف أن التعديلات تساهم في تعزيز عمل المنظومة الصحية في مكافحة الأمراض السارية وتقليل كلفة معالجتها وتعزيز صحة المجتمع وتحفيز الأفراد على الإنفاق الفعال وتقليل التأثير السلبى للمواد الضارة على البيئة فضلاً عن تحفيز المنتجين على تطوير بدائل أفضل.



زيادة هايبرماركت والمولات تحولت إلى طقس اجتماعي

القوة الاستهلاكية للمصريين تفتح شهية الاستثمارات العربية

سباق محموم بين مستثمري الإمارات والسعودية ولبنان لاقتناص الفرص

الخليج العربي بالاستثمار في قطاع أسواق الجملة الكبرى والمولات التجارية في مصر.

وأكد محمد محيي نائب رئيس الجمعية المصرية للاستثمار المباشر لـ"العرب" أن محافظات مصر، خاصة في المدن الجديدة، لديها قوة شرائية واستهلاكية واعدة، تعزز الاستثمار في هذا القطاع.

وأشار إلى أن المستثمرين العرب يستهدفون توسيع استثماراتهم خلال الفترة المقبلة بالإقليم، بعد أن استمر تركيزهم على القاهرة لسنوات طويلة، لأن المحافظات تنقصها خدمات أساسية عديدة في قطاعي المولات التجارية والرعاية الصحية.

ويصل عدد المحال التجارية في مصر إلى 1.3 مليون محل، وفق تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ترتفع إلى نحو 1.8 مليون مع إضافة عدد فروعا إلى المركز الرئيسي.

وقال وسام عيسى عضو جمعية مستثمري السادس من أكتوبر، إن الواقع أثبت أن أسواق الهايبرماركت هي الأكثر نجاحاً في مصر، مقارنة بالأسواق الصغيرة التي تحولت بالفعل إلى أسواق شعبية لا تحقق الأرباح المأمولة، ما يدفع الشركات المؤسسة لها إلى تخفيض قيمة الإيجار، مع عدم الإهتمام بأعمال الصيانة.

وأضاف لـ"العرب"، أن تجارب المستثمرين الإماراتيين والسعوديين في هذا المجال تحفزهم على توسيع استثماراتهم في مصر، وتكرار تجاربهم الناجحة في قطاع المولات التجارية.

ويتميز قطاع التجارة الداخلية، وتحديداً أسواق الهايبرماركت، بسرعة دورة رأس المال العامل بشكل كبير، ما يعزز مستويات الأرباح في ظل فورة استهلاكية مدعومة بتعداد سكاني كبير. وساهمت العادات الاجتماعية في تعزيز تلك الفورة الاستثمارية، حيث تعتبر شريحة كبيرة جداً من المصريين الذهاب إلى المولات التجارية "قسحة" لأفراد الأسرة، إلى جانب الأنشطة المحيطة التي تتوفر فيها أماكن متنوعة للترفيه، الأمر الذي يجذب شرائح كبيرة من الشباب.

وتعد تجربة أسواق "كارفور" من النماذج الناجحة، حيث نجح فرعه المعروف باسم "أندي مول" في الكيلو 28 بطريق مصر إسكندرية الصحراوي، في تحويل تلك المنطقة من صحراء لا يسمع فيها صوت بعد غروب الشمس إلى منطقة تعج بالزائرين على مدار الساعة، وأدت إلى خلق بيئة عمرانية واسعة في المناطق المحيطة بها.

التي يبلغ عددها نحو 11 هايبرماركت، نحو 23 مليون زائر في العام الماضي، جاء 70 بالمائة منهم من أقاليم مصر بحثاً عن الأسعار الرخيصة.

وقال نور الدين محمد، رئيس شركة "تارجت" للاستثمار، إن قطاع الإسكان في مصر يعيش مرحلة سيئة لتراجع مبيعات الوحدات السكنية، لذلك تنجح شركات العقارات للاستثمار في القطاعين الإداري والتجاري، والأخير هو الأكثر رواجاً، بسبب زيادة عدد السكان وارتفاع القوة الاستهلاكية في مصر.

وأضاف لـ"العرب" أن قطاع المولات التجارية جاذب للغاية للمستثمرين العرب، خاصة مستثمري الإمارات، بعد تجربة ماجد الفطيم في كل من "كارفور" و"كابرو فيستفال سيتي" وما تحويهما من محال ومقرات تجارية.



نور الدين محمد
مكاسب الاستثمار
العقاري في المولات
ستضاعف 3 مرات

وسام عيسى
تجارب الإمارات
والسعودية في مصر
تحفز جذب الاستثمارات

وتستعد القاهرة لتنظيم ملتقى تحت رعاية الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي خلال شهر سبتمبر المقبل للعلامات التجارية، بهدف جذب عدد كبير من الشركات العالمية للسوق المحلية.

وأوضح نور الدين أن مكاسب شركات الاستثمار العقاري في الوحدات السكنية تتراوح بين 15 إلى 20 بالمائة حالياً، وتوقع أن تتضاعف تلك المعدلات لتصل إلى 50 أو 60 بالمائة في مجال المولات التجارية.

ورصدت الجولات الترويجية لبنوك الاستثمار اهتمام المستثمرين في منطقة

عززت إغراءات ارتفاع القوة الاستهلاكية للمصريين سباق رؤوس الأموال العربية لضخ استثمارات جديدة في قطاع تجارة التجزئة وتدشين أسواق "هايبرماركت" في كثير من محافظات مصر، لتلبية الطلب المتصاعد على السلع الغذائية من المواطنين الذين يبحثون عن أسعار تنافسية.

والإسماعيلية والشرقية والفيوم وبنى سويف وسوهاج والوادي الجديد.

قال إبراهيم العشماوي مساعد رئيس جهاز تنمية التجارة الداخلية، "لدينا خطة لتعزيز نشاط قطاع التجارة الداخلية الذي وصلت قيمة تداولاته السلعية العام الماضي لنحو 55 مليار دولار".

وأشار في تصريح خاص لـ"العرب" إلى أن قوة التداول السلعي حفزت القطاع الخاص على دخول النشاط، بما يتسق مع استراتيجية الدولة الرامية للتوسع في تدشين المزيد من المناطق اللوجستية والمراكز والسلاسل التجارية في مختلف المحافظات.

وتعزز تلك الخطط من السيطرة على عمليات انقلاص الأسعار، لأنها تقلل من سلاسل التوزيع، حيث يقبل عليها المواطنون هرباً من الممارسات الاحتكارية للمحال التجارية الصغيرة التي تستغل عدم تواجد أسواق جملة منظمة في المحافظات، وتحديداً في الريف وجنوب مصر.

وتتسابق المولات التجارية في تقديم عروض الأسعار الخاصة، بعد أن درج أصحاب المحال التجارية الصغيرة على استغلال فرص التخفيضات وشراء السلع التي عليها تزيينات كبيرة، ثم بيعها في المولات التجارية في القاهرة والإسكندرية لتكريس احتكارهم.

ومن المتوقع أن يتم خلال أيام تدشين منطقة لوجستية كبيرة للتطور والمواكب على مساحة 10 فدانات بهدف التصدير، إلى جانب تدشين أسواق جملة للملابس الجاهزة.

وزار أسواق "كارفور" في مصر التابعة لمجموعة ماجد الفطيم الإماراتية،



محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - طرحت وزارة التموين والتجارة الداخلية المصرية 10 فرص استثمارية أمام المستثمرين العرب لتدشين مناطق لوجستية وأسواق كبيرة للجملة والتجزئة باستثمارات تصل نحو 2.4 مليار دولار، على مساحات تصل نحو 300 فدان.

ودخل المستثمرون العرب سباق المنافسة للفوز بتلك الفرص بحافز كبير من تصاعد القوة الاستهلاكية للشعب المصري الذي يتجاوز تعدادة 99 مليون نسمة.

ويستأثر الإنفاق على الطعام والشراب بنحو 37.1 بالمائة من الإنفاق الإجمالي، وهو ما يشجع على الاستثمار في أسواق التجزئة الكبيرة للسلع الغذائية، التي تقام على هامشها الكثير من الأسواق للسلع الاستهلاكية، من ملابس وأجهزة كهربائية وأثاث.

ويساهم قطاع التجارة الداخلية بنحو 17 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر، وتستهدف وزارة التموين والتجارة الداخلية زيادة حصته إلى 21 بالمائة خلال السنوات الثلاث المقبلة.

وتتراوح هذه النسب في الأسواق المتقدمة بين 25 بالمائة إلى 30 بالمائة وتعد من المؤشرات المهمة التي تعزز الطلب وفرص نمو الاقتصاد وعمليات تشغيل المصانع.

ويخوض غمار المنافسة مستثمرون من دول، الإمارات والسعودية ولبنان على الفرص في المناطق اللوجستية التي تسعى الحكومة لتدشينها في محافظات جنوب سيناء والبحر الأحمر والسويس

إغراق السوق العراقية يدفع المزارعين لإتلاف المحاصيل

بغداد - أكدت تقارير أن الكثير من المزارعين ما عابوا بسوق منتجاتهم بسبب انخفاض الأسعار، وأن التدمير وصل ببعضهم إلى إتلافها وإلقائها على الطرق بسبب انقلاص الأسعار بأسعار رخيصة خاصة من إيران.

ويقول مراقبون إن قرارات حظر استيراد بعض المحاصيل مجرد حبر على ورق وأن إغراق الأسواق مستمر وبوتيرة أعلى من السابق بسبب الفساد في المعابر الحدودية.

وقالت صحيفة الصباح العراقية إن أعداداً كبيرة من المزارعين في مناطق مختلفة من إقليم كردستان قاموا هذا الأسبوع برمي محاصيلهم من الخضار والفواكه على قارعة الطريق، كرد فعل على عدم قدرتهم على تغطية تكاليف الإنتاج. ونسبت إلى المزارع قحطان إسماعيل من محافظة دهوك، قوله وهو يرمي محصول الطماطم في وسط أحد الشوارع إن الأسعار لا تعادل سوى جزء ضئيل من

تكاليف الإنتاج، وأكد عدم وجود أي دعم للمزارعين من قبل حكومة الإقليم والجهات المعنية. ويؤكد مراقبون وجود جهات وميليشيات وموظفين في المعابر الحدودية يدعمون دخول المحاصيل الإيرانية بسبب انتمائهم لفصائل موالية لطهران بهدف دعمها في مواجهة العقوبات الأميركية.

وكانت الحكومة العراقية قد أعلنت عن منع استيراد 10 محاصيل بينها الطماطم بسبب وفرة الإنتاج المحلي هذا الموسم نتيجة وفرة المياه بعد موسم أمطار غزيرة، كما أعلنت عن حظر استيراد البيض والدجاج.

لكن المزارعين يقولون إن الواردات لا تزال تغرق الأسواق المحلية بأسعار تزداد انخفاضاً بسبب تراجع العملة الإيرانية، الذي انعكس في انخفاض أسعار المنتجات والمحاصيل المستوردة من إيران.



كساد المحاصيل العراقية

مصر ترفع استثمارات سيناء 75 بالمائة

القاهرة - كشفت وزارة التخطيط المصرية أمس عن زيادة الاستثمارات الحكومية التي سيتم توجيهها إلى شبه جزيرة سيناء في السنة المالية الحالية بنسبة 75 بالمائة لتصل إلى 5.23 مليار جنيه (316 مليون دولار). وركزت وزيرة التخطيط هالة السعيد في بيان صحافي أن الاستثمارات الموجهة لمحافظة شمال سيناء في السنة المالية التي بدأت في يوليو تبلغ 2.85 مليار جنيه، بينما

تبلغ استثمارات جنوب سيناء نحو 2.38 مليار جنيه. وأضافت أن استثمارات شمال وجنوب سيناء تشمل مشروعات في قطاعات التعليم والمياه والزراعة والري والنقل والتخزين والأنشطة العقارية والتشييد والبناء وخدمات أخرى.

وكانت الاستثمارات الموجهة لعموم شبه جزيرة سيناء قد بلغت 2.986 مليار جنيه في السنة المالية الماضية،

وكان مساعد للرئيس عبدالفتاح السيسي قد رجح أن تصل تكاليف خطة تنمية سيناء إلى 275 مليار جنيه وأن تكتمل بحلول عام 2022. وأكد أن الخطة تعد مسالة أول قومي.